

تقييم الابعاد الاجتماعية المؤثرة على ظاهرة الاتجار بالاعضاء البشرية

محمد احمد الحويطي¹ هدى عبد الرحمن جلال² هالة محمد عمر³

¹ استاذ مساعد بقسم تقويم الموارد الطبيعية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات
² مدرس بقسم تقويم الموارد الطبيعية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات
³ - طالبة دراسات عليا بقسم تقويم الموارد الطبيعية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

الملخص:

تعتبر جريمة الاتجار بالاعضاء البشرية من اخطر الظواهر الدولية ولا تقتصر على دولة معينة وانما تشمل العديد من الدول ، وتعتبر مصر معبر ومصب للاتجار نظرا لموقعها الفريد وتوسطها لدول العالم الغنى والفقير ، لذا تعتبر مصر من اكثر الدول تأثرا بهذه الجريمة ، وتهدف الدراسة تقييم الابعاد الاجتماعية المؤثرة على ظاهرة الاتجار بالاعضاء البشرية .

واوضحت الدراسة ان من اكثر الاسباب المؤدية لظاهرة الاتجار بالاعضاء البشرية عدم وجود قانون ينظم التبرع بالاعضاء البشرية ومع ارتفاع نسبة الفقر ساهم في زيادة اعداد الضحايا وذلك من خلال العائد المادى من خلال بيع الاعضاء ، وكذلك من عدم وجود قوانين صارمة تمنع وتحد من اباحية التبرع بالاعضاء البشرية ولم يضع المشرع اى قانون صارمة تمنع الاتجار بالاعضاء البشرية مؤكدا على انه اتاح بيئة خصبة لسماسرة الاتجار بالاعضاء البشرية .

كذلك اوضحت الدراسة ان غالبية الضحايا ممن يعانون من التفكك الاسرى واكت الدراسة ان اكثر مناطق انتشار هذه الظاهرة فى المناطق الحضرية مقارنة بامناطق الريفية لما يتمتع الريف بالتماسك والتجانس والتكافل

Assess the social dimensions affecting the phenomenon of trafficking in human organs

Mohamed Ahmed El-Howeity¹, Hoda Galal² and Hala Mohamed omer³

ABSTRACT

The offense of trafficking in human organs of the most serious international phenomena are not limited to a particular state, but include many of the countries, Egypt is crossing the mouth of trafficking due to its unique position and mediating for the world's rich and poor, so Egypt is one of the most affected by such crime States and the study aims to assess the social dimensions affecting on the phenomenon of trafficking in human organs.

The study showed that the most common reasons leading to the phenomenon of trafficking in human organs absence of a law regulating donor organs with the rise in the poverty rate contributed to the increase in the number of victims through the physical return through the sale of organs, as well as the absence of strict laws to prevent and limit the pornographic donor organs The legislator did not put any strict law prohibits trafficking in human Baleda stressing that allowed a fertile environment for brokers trafficking in human organs..

The study also showed that the majority of victims who suffer from family disintegration and Oct study that more areas of the spread of this phenomenon in rural areas compared to urban Bamnatq to enjoy the rural cohesion and harmony and solidarity.

المقدمة:

يعد التغير السريع من أهم سمات العصر ، حيث التقدم العلمي والتقني وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وسيادة المتغيرات المعاصرة عالمياً ومحلياً وما يترتب على ذلك من تداعيات أثرت في مختلف

مجالات الحياة الإنسانية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً على المستوى العالمي عموماً وعلى مستوى الدول النامية بصفة خاصة .

ولقد أضحيت الجريمة ، وعلى خط مواز – للتقدم الذي شهده العالم - ، ذات إيقاعات سريعة هي الأخرى ، وأخذت أبعاداً حديثة لم تكن نألفها من قبل ، ومن ثم فقد تزايد إدراك المجتمع الدولي لخطورة الجريمة المعاصرة التي أملت ظروف العصر عليها ، فعالم الجريمة – في مطلع الألفية الثالثة – تبعاً لتلك التغيرات المعقدة - يموج بألوان من الجرائم والتي تندرج عموماً تحت مفهوم (الجريمة المنظمة) تختلف تماماً عن الجريمة التقليدية من حيث مفهومها ، وأثارها ، وأساليب ارتكابها ، كما أصبحت تلك الأنماط تصطبغ بالصبغة العلمية (حسني درويش عبد الحميد: 2005م)

بيد أن الواقع لازال يشير إلى بروز العديد من الظواهر الاجتماعية الإنحرافية العابرة القارات وتزامن ذلك مع إخفاق سياسات مواجهة الفقر مما حدا بمنظمات الجريمة الدولية ، وكذا بعض الأشخاص – خاصة بالمجتمعات الفقيرة - إلى اللجوء إلى طرق أخرى لرفع مستويات معيشتهم ولو على حساب أجسادهم أو أبنائهم وذويهم ، ويعد الاتجار بالبشر بكل أشكاله من أخطر جرائم عالمنا المعاصر (الأمم المتحدة و 2000).

كما أن الاتجار بالبشر مصطلح تعارف عليه العالم في حقبة زمنية لازمت عصر الرقيق إلى أن جاء الإسلام فعمل بأحكامه الإلهية على معالجة هذه الظاهرة إلى أن تم تصفيته ، ولقد فطن العالم لمعالجة هذه القضية بعد مرور عدة قرون ، حيث توالى صدور التدابير والتشريعات والاتفاقيات الدولية التي حرمت ذلك .

ومن ثم تعد جرائم الاتجار بالبشر ظاهرة دولية ، لا تقتصر على دولة معينة ، وإنما تمتد لتشمل العديد من الدول المختلفة والتي تختلف صورها وأنماطها من دولة إلى أخرى طبقاً لنظرة الدولة لمفهوم الاتجار بالبشر ومدى احترامها لحقوق الإنسان ، ووفقاً لعاداتها وتقاليدها وثقافتها والتشريعات الجنائية النافذة فيها في هذا المجال ، والنظام السياسي المتبع بها **عوني محمود قنصوه 2010**.

وتعد مصر وفقاً لتقرير مكتب الأمم المتحدة والمخدرات والجريمة الصادر عام 2006 دولة مصدر ومعبر ومصعب للاتجار بالأفراد بناء على عدد الحالات التي تم رصدها ذلك المكتب وإن كانت تلك الجريمة تهدد جميع دول العالم ، إلا أنه وبالنظر إلى موقع مصر الاستراتيجي باعتبارها نقطة التقاء بين قارتي آسيا وأفريقيا ، وهمزة الوصل بين قارة أوروبا ، فضلاً عن ربطها بين البحرين الأحمر والمتوسط ؛ فإن مصر أكثر تضرراً بهذه الجريمة باعتبارها أهم دول العبور (**سهير عبد المنعم 2008**).

أهمية الدراسة:

تهتم الدراسة بالأهمية المجتمعية المرتبطة بزيادة الاهتمام بموضوع بيع الأعضاء الأدمية ، وما يمثل هذا الجرم من طعن لمبدأ الكرامة الإنسانية و انتشار وتعاضم حجم هذه الظاهرة (الاتجار في الأعضاء البشرية) في العديد من المناطق وتعددت الدراسة الراهنة امتداداً للدراسات السابقة وإن كانت الدراسة الراهنة قد ركزت على الوصف السوسولوجي لأبعاد جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية في مصر اجتماعياً وثقافياً إلا أنها اختلفت عن الدراسات السابقة من حيث الأهداف والمجالات البحثية المكانية والبشرية ومن ثم ترجع أهمية دراسة موضوع الاتجار بالأعضاء البشرية باعتباره أحد الموضوعات بالغة الدقة التي أفرزتها الأبعاد الحديثة للجريمة وأحد صور الجريمة المنظمة التي باتت تُمثل خطراً داهماً يهدد سيادة القانون واستقرار المجتمعات.

مشكلة الدراسة:

ولما كان التحدي الكبير الذي واجهه علم الاجتماع منذ تأسيسه ولا يزال هو إمكانية تقديم تحسينات متنامية للواقع الإنساني ارتكازاً على دعائم علمية من فهم لهذا الواقع ، ولقدرات الإنسان على التحكم به وقدر مناسب من التنبؤ بمتغيراته (1) ، ومن هذه المتغيرات ما طرأ على الساحة من جرائم منظمة لعل من أبرزها جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية ، فإن مشكلة الدراسة الراهنة يمكن أن تتحدد في محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية :

1- ما أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية في المجتمع المصري ؟

(1) برتي السوتاري : النظرية الاجتماعية والواقع الإنساني ، ترجمة علي فرغلي ، القاهرة المركز القومي

للترجمة ، ط¹، 2015م، ص:9

2- ما التصور المقترح من منظور علم الاجتماع للتخفيف من حدة الظاهرة المدروسة؟

أهداف الدراسة :

- الوقوف على الأبعاد الاجتماعية والثقافية المؤثرة على ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية في المجتمع المصري
- محاولة التوصل إلى تصور مقترح من منظور علم الاجتماع للتخفيف من حدة الظاهرة المدروسة في ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة الميدانية .

مصطلحات الدراسة:

1. مفهوم الاتجار بالبشر :

الاتجار : مصدر يقصد به البيع والشراء بقصد الحصول على ربح وهو التجارة ، وإذا كان محل التجارة مشروعاً كانت مشروعة كالاتجار في السلع والبضائع ويعرف الاتجار بالبشر في الموسوعة الحرة ويكيبيديا على أنه : " بمثابة تجارة غير مشروعة في البشر لأغراض العبودية المتزايدة هي الاستغلال الجنسي التجاري المصطلح بالإكراه أو الشكل المعاصر للعبودية والرق . (1)

كما يعرف الاتجار بالبشر هو تجنيد أو نقل أو استلام الأشخاص عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو أي نوع من أنواع الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استخدام القوة أو استغلال ضعف أو إعطاء أو تلقي دفعات أو فوائد للحصول على موافقة شخص يتمنع بالسيطرة على شخص آخر بهدف الاستغلال . ويعرف على أنه تجنيد ونقل وإيواء أو استقبال الأشخاص من خلال وسائل التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أساليب الإكراه والاختطاف والتزوير والخداع وسوء استخدام السلطة أو موقف ضعف أو إعطاء أو استلام دفعات مالية أو خدمات للحصول على موافقة الشخص على أن يسيطر على شخص آخر من أجل استغلاله ويقصد بتجارة الأعضاء البشرية " قيام فرد أو جماعة إجرامية منظمة بتجميع الأشخاص دون رضاهم، بالتحايل أو الإكراه، حيث يتم نزع أعضاء هؤلاء الضحايا وب

أولاً : نوع الدراسة :

تقع الدراسة تحت نمط الدراسات الوصفية ، ويعتبر هذا النوع من الدراسات مناسباً لموضوع الدراسة، حيث إنها تهدف إلى تحديد الظاهرة ووصفها وتحليل نتائجها وتفسيرها بدقة حيث تعتمد على الطرق والأدوات الكمية أو الكيفية لمعالجة البيانات والتي تتمثل في الأساليب الإحصائية سعياً إلى صياغة النتائج أو التعميمات ووصولاً إلى طرح عدد من التوصيات والقضايا العلمية التي تسفر عنها الدراسة(2).

ثانياً : المنهج المستخدم:

المنهج الملائم لهذه الدراسة هو منهج المسح الاجتماعي بالعينة الأمر الذي يساعد على دراسة شاملة متعمقة لا تقتفي بوصف أو إدراك الواقع وإنما تدرس هذا الواقع دراسة وافية عميقة في وجوده ووظائفه وماضية وحاضره واستمرارية ومدى جدواه(3)، ويقوم به باحث أو مجموعة باحثين خلال فترة زمنية لجمع المعلومات والبيانات عن مجتمع معين ، وقد تجمع البيانات من كل عضو من المجتمع الإحصائي أو عينة منتقاة بعناية(4)

ثالثاً : مجالات الدراسة :

1-المجال المكاني :

تقتصر الدراسة الميدانية على محافظة القاهرة باعتبارها مركزاً للقرارات والتنظيمات المعنية بحقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالبشر وذلك على النحو التالي :

(1)En Wikipedia .Org. / Wiry/ Human Trafficking.

(2) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة، 1982م، ص 185.

(3) محمد على محمد : علم الاجتماع والمنهج العلمي ، دراسة في طرق البحث وأساليبه ، الإسكندرية ، دار الجامعية ، ط3 ، 1981 ، ص 668 .

(4) محمد عبد السميع عثمان : مناهج البحث الاجتماعي ، القاهرة ، دار أبو المجد للطباعة بالهرم ، 2000م ، ص 203 .

- الجامعات : تم اختيار كلية الآداب جامعة عين شمس (قسم الاجتماع) ، كلية الآداب جامعة القاهرة (قسم الاجتماع) ، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ، كلية الدراسات الإنسانية – قسم الاجتماع جامعة الأزهر .
- تم اختيار كل من المجلس القومي للأمم و الطفولة ، اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر التابعة لوزارة الخارجية كإطار لعينة الممارسين الميدانيين .
- تم اختيار المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

2- المجال البشري :

- تم اختيار عينة من الخبراء الأكاديميين والممارسين لجهود العمل الاجتماعي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة بمحافظة القاهرة على النحو التالي :
- عينة عمدية من أعضاء هيئة التدريس علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الأزهر ، وجامعة حلوان ، وجامعة عين شمس قوامها (40) مفردة عينة عمدية قوامها (10) مفردات من الباحثين في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
 - عينة عمدية من الخبراء في المجال الميداني من كل من المجلس القومي للأمم و الطفولة وقوامها (11) مفردة ، و اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر قوامها (10) مفردة ، وبهذا بلغ إجمالي عينة الخبراء. (71)
 - عينة عمدية من الفئات المستهدفة المستهدفة من واقع الظروف المعيشية والحالة السوسيو اقتصادية (63) مفردة .

2- المجال الزمني : وهي فترة جمع البيانات من الميدان وتقدرها الباحثة بستة أشهر.

رابعاً : أدوات الدراسة :

تمثلت أدوات الدراسة فيما يلي :

- أ- دليل مقابلة مقننة طبق على الخبراء الميدانيين والأكاديميين بهدف الوقوف على الأبعاد الاجتماعية والثقافية لظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية في مصر وتصور مقترح من منظور علم الاجتماع البيئي في معالجتها من خلال المقابلات المفتوحة.
 - ب- استنبار تم تطبيقه على عينة من الفئات المستهدفة من واقع الظروف المعيشية والحالة السوسيو اقتصادية قوامها (63) مفردة
 - ت- وقد قامت الباحثة بتصميم كل من دليل المقابلة ، و الاستنبار اعتماداً على الإطار النظري للدراسة سواء فيما يتعلق بخصائص وأبعاد الاتجار في الأعضاء البشرية في مصر اجتماعية ، وقد روعي في تصميم الأدوات سهولة العبارات ووضوح ألفاظها بحيث لا تحمل أكثر من معنى ، وكذلك أن تعكس بدقة ما وضعت من أجل قياسه
 - ث- وقد أسفرت الخطوات السابقة عن تحديد محاور وأبعاد كل من دليل المقابلة والاستنبار كما يلي:
- أولاً: دليل مقابلة مقننة طبق على الخبراء الميدانيين والأكاديميين بهدف الوقوف على الأبعاد الاجتماعية والثقافية لظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية في مصر وتصور مقترح من منظور علم الاجتماع البيئي في معالجتها.

البيانات الأولية.

1- محور الأبعاد الاجتماعية

- أ- البعد الاقتصادي وتمثله العبارات من (1-8).
- ب - البعد التعليمي وتمثله العبارات من (9-14).
- ج - البعد المؤسسي وتمثله العبارات من (15-21).

2- محور البعد البيئي : وتمثله العبارات من (33- 37).

ومن ثم فقد بلغ عدد عبارات دليل المقابلة في صورته الأولية (86) عبارة كما تحددت أوزان واستجابات دليل المقابلة على النحو التالي :

وزن الاستجابة	نعم	إلى حد ما	لا
---------------	-----	-----------	----

			العبارات
1	2	3	الموجبة
3	2	1	السالبة

وفيما يلي عرض لمراحل قياس الصدق الظاهري والثبات للمقياس :

أ- الصدق الظاهري لدليل المقابلة " صدق المحكمين " :

تم عرض دليل المقابلة في صورته المبدئية على مجموعة من السادة المحكمين من أساتذة الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان ، والفيوم ، وكلية التربية جامعة الأزهر بالإضافة إلى بعض الخبراء الميدانيين المختصين بأجهزة الخدمات القائمة بالقربية وعددهم (20) محكماً^(*) وذلك بهدف اختبار الصدق الظاهري لدليل المقابلة وذلك بعد الاعتماد على درجة اتفاق لا تقل عن (80%) لكل عبارة ، وبناءً على ذلك فقد تم حذف بعض العبارات ، وإضافة بعض العبارات ، وتعديل صياغة بعض العبارات ، ومن ثم فقد وصل عدد عبارات دليل المقابلة بعد اختبار الصدق الظاهري إلى عدد (27) عبارة^(*)، وصنفت عباراته كالتالي:

أ- البعد الاقتصادي وتمثله العبارات من (1-6).

ب- البعد التعليمي وتمثله العبارات من (7-12).

ج- البعد المؤسسي وتمثله العبارات من (13-16).

3- محور البعد البيئي : وتمثله العبارات من (25- 27).

ب- الاتساق الداخلي " الصدق الإحصائي " :

قامت الباحثة- بعد ذلك - بحساب معامل الاتساق الداخلي لكل عبارة وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لدليل المقابلة وذلك بتطبيق دليل المقابلة علي عدد (20) مفردة الخبراء المتخصصين لعبارات دليل المقابلة بين (0.66) و (0.96) كما جاءت جميع العبارات دالة عند مستوى معنوية (0.01).

ج- ثبات دليل المقابلة :

اعتمدت الباحثة في حساب معامل ثبات دليل المقابلة على طريقة إعادة الاختبار Re – Test – Test حيث تم إعادة تطبيق دليل المقابلة على نفس العينة بعد مضي فترة زمنية لا تقل عن أسبوعين وحصلنا على درجة الاختبار في التطبيق الأول ودرجة الاختبار في التطبيق الثاني لكل مسؤل على حدة، وقد قامت الباحثة بعد ذلك بحساب معامل الارتباط بين التطبيقين للتأكد من مدى ثبات دليل المقابلة وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون والذي يحدده القانون التالي⁽¹⁾:

$$r = \frac{N \text{ م ج س ص} - \text{م ج س ص}^2}{\sqrt{[N \text{ م ج س}^2 - (\text{م ج س})^2][N \text{ م ج ص}^2 - (\text{م ج ص})^2]}}$$

وقد كانت معاملات ثبات دليل المقابلة كما يلي:

جدول رقم (1) يوضح معاملات ثبات دليل المقابلة باستخدام معامل ارتباط بيرسون

م	المحاور	الأبعاد	معامل الثبات
1	الأبعاد الاجتماعية	اقتصادي	0.66
		تعليمي	0.75
		مؤسسي	0.68
	المحور ككل		0.81
2	الأبعاد الثقافية	قيمي	0.70

(*) أنظر ملحق رقم (3) مقياس الكفاءة والفاعلية للمسئولين في صورته النهائية.

(1) محمد عبد السمیع عثمان ، إكرام سيد غلاب : الإحصاء الاجتماعي ، دراسات تطبيقية في الإحصاء الوصفي، القاهرة ، دار أبو المجد للطباعة والنشر ، 2005 ، ص : 310 .

0.88	اعلامي		
0.85		المحور ككل	
0.81		محور البعد البيئي	
0.88		معامل ثبات دليل المقابلة ككل	

مم سبق يتضح أن معامل ثبات دليل المقابلة قوي ويمكن أن يعول عليه في الدراسة الميدانية.

د- الصدق الذاتي لدليل المقابلة :

الصدق الذاتي أحد أنواع الصدق الإحصائي للاستمارة أو أداة البحث للتأكد من مدى ثبات الأداة أو الاستمارة بين القياسين ، ويتم بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاستمارة وقد كان معامل الصدق الذاتي للمقياس (0.938) = (0.94) .

ثانيا : استتبار الأبعاد الاجتماعية على عينة من المترددين من الفئات المستهدفة ، وقد اشتمل الاستتبار في صورته الأولية على المحاور والأبعاد التالية :

- 1- البيانات الأولية.
- 2- عبارات مفتوحة تقيس الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبيئية المرتبطة بظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية تضمنت ما يلي :

- مدى السماع عن الظاهرة المدروسة
- مصادر السماع بالظاهرة المدروسة
- مدى السماع عن اشخاص محددة باعت اعضاءها .
- مدى انتشار ظاهرة بيع الاعضاء بالمجال المكاني .
- المتغيرات الاجتماعية للفئات التي باعت اعضاءها .
- مدى انتشار سرقة الاعضاء البشرية .
- الأبعاد المؤسساتية والفردية المسؤولة عن انتشار الظاهرة .
- الأبعاد الاجتماعية في انتشار الظاهرة .
- الأبعاد المؤسساتية في مواجهة الآثار السلبية للظاهرة .
- البعد القانوني للظاهرة من حيث : السماع بالقانون ، ومدى تنفيذه ، وامكانيات تنفيذه .

(ب) المجال البشري :

قامت الباحثة بإجراء مسح بالعينة لجمهور مستهدف بالظاهرة المدروسة من منطقة منشية منشية ناصر والدويقة ممن تطوعوا للبحث وقد بلغ إجمالي العينة (63) مفردة .
خصائص مجتمع الدراسة :

أولا : وصف مجتمع الدراسة من الخبراء والمتخصصين الأكاديميين والميدانيين
أ- وصف عام لمفردات مجتمع الدراسة من الخبراء والمتخصصين :

جدول رقم (2) يوضح توزيع مفردات مجتمع الدراسة من الخبراء والمتخصصين بحسب النوع :

خبراء أكاديميين		خبراء ميدانيين		وحدة المعاينة	النوع
%	ك	%	ك		
50	25	85.7	18		ذكور
50	25	14.3	3		إناث
100	50	100	21		الإجمالي

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن نسبة الذكور أعلى بكثير من نسبة الإناث وقد يرجع ذلك إلى طبيعة وخصائص الظاهرة المدروسة وتركز الذكور في معالجتها لما لها من طبيعة قد تتطلب أحيانا حضور المؤتمرات أو الاشتراك في فرق بحثية موسعة مما يقد لايتفق وطبيعة وخصائص النساء في مصر كمجتمع شرقي في حين أن (63.6%) من الخبراء الأكاديميين من النساء نظرا لارتباط منظمات المجتمع المدني في

هذه الظاهرة بالنات أكثر من غيرهن بسبب الخصائص الخاصة بالمرأة كضحية للاتجار بالبشر بصورة المختلفة مما قد يجد معه الرجل صعوبة في التعامل مع بعض الوقائع الشخصية للمرأة

جدول رقم (3) يوضح توزيع مفردات مجتمع الدراسة من الخبراء والمتخصصين بحسب السن

الخبراء الأكاديميين		الخبراء الميدانيين		وحدة المعاينة السن
ك	%	ك	%	
14	28	6	28.6	أ- أقل من 30 سنة
6	12	3	14.3	ب- 30-39
4	8	11	52.4	ج- 40-49
26	52	1	4.8	د- 50 سنة فأكثر
50	100	21	100	الإجمالي

يتضح من الجدول أعلاه أن الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) مثلت أعلى نسبة (52%) بالنسبة للخبراء الميدانيين، وقد يرجع ذلك إلي تراكم الخبرات البحثية والأكاديمية، في حين بلغت الفئة العمرية (40-49) أعلى نسبة (52.4%) بالنسبة للخبراء الميدانيين نظراً لارتباط العمل الميداني في هذه الظاهرة بحدائث الانخراط في قضية الاتجار بالأعضاء البشرية

جدول رقم (4) يوضح توزيع مفردات المجتمع الدراسة من المسؤولين بحسب محل الإقامة

خبراء أكاديميين		خبراء ميدانيين		وحدة المعاينة محل الإقامة
ك	%	ك	%	
23	46	12	57.1	بالقاهرة
13	26	2	9.5	ريف
14	28	7	33.3	حضر
50	100	21	100	الإجمالي

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن نسبة المقيمين بالقاهرة بلغت (48.6%) وقد يرجع ذلك إلى وجود تركيز أجهزة البحث العلمي وأجهزة صنع القرار فيما يتعلق بالاتجار بالبشر بالقاهرة ما يعني مركزية البحث العلمي الموسع (قومياً) وصنع القرار والحاجة إلى الإقامة بالقرب منها.

جدول رقم (5) يوضح توزيع مفردات مجتمع الدراسة من الخبراء والمتخصصين بحسب المؤهل الدراسي

خبراء أكاديميين		خبراء ميدانيين		وحدة المعاينة المؤهل
ك	%	ك	%	
12	24	10	47.6	مؤهل عالي
18	36	8	38.1	ماجستير
20	40	3	14.3	دكتوراه
50	100	21	100	الإجمالي

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن فئة الحاصلين على دكتوراه بلغت أعلى نسبة عموماً (40.5%) تلتها نسبة الحاصلين على الماجستير في جاءت نسبة الحاصلين على مؤهل عالي في المرتبة الأخيرة

جدول رقم (6) يوضح توزيع مفردات مجتمع الدراسة من الخبراء والمتخصصين طبقاً لسنوات الخبرة في مجال الاتجار بالأعضاء البشرية

خبراء أكاديميين		خبراء ميدانيين		وحدة المعاينة سنوات الخبرة
ك	%	ك	%	
23	26	6	28.6	أ- أقل من خمس سنوات

ب- من 5-10 سنوات	5	23.8	21	42
ج- من 11 - فأكثر	10	47.6	6	12
الإجمالي	21	100	50	100

يتضح من الجدول السابق أن (47.6%) من إجمالي عينة الخبراء والمتخصصين قد امضوا سنوات خبرة في مجال الاتجار بالأعضاء البشرية أكثر من إحدى عشر سنة ما يعكس معه إمكانية التعويل على المبحوثين في دقة تقييم الأبعاد الاجتماعية والثقافية للظاهرة المدروسة

ثانياً وصف مجتمع الدراسة من عينة الفئات المستهدفة لظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية :
جدول رقم (7) يوضح توزيع مفردات مجتمع الدراسة بحسب متغير النوع

الترتيب	النسبة %	التكرار	المتغير
1	63.5 %	40	ذكر
2	36.5 %	23	أنثى
	100 %	63	مجموع

تشير معطيات جدول رقم (6) إلى أن أغلب المبحوثين من الفئات المستهدفة محل الدراسة من الذكور حيث يمثلون نسبة 63.5 % ، بينما بلغ الإناث نسبة 36.5 % ، وهذا يشير إلى ارتفاع نسبة ارتفاع نسبة الذكور في العينة أكثر من الإناث وهو ما يعبر عن طبيعة وخصائص المجتمع المصري من تخوف الإناث من المشاركة في مثل هذه الأبحاث وهو احد الصعوبات التي واجهت الباحثة في جمع البيانات
جدول رقم (8) يوضح توزيع مفردات مجتمع الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية

م	الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة %	الترتيب
أ	متزوج	58	91 %	1
ب	أرمل	3	4.8 %	3
ج	مطلق	2	3.2 %	4
	المجموع	63	100 %	

تشير معطيات الجدول رقم (7) أن المبحوثين مجتمع الدراسة المتزوجين يمثلون نسبة 91 % ، ويليهما الأرمل ويمثلون نسبة 4.8 % ، وأخيراً المطلق ويمثلون نسبة 3.2 % ،

جدول رقم (9) يوضح توزيع مفردات مجتمع الدراسة وفقاً للسن

م	فئات العمر	التكرار	النسبة %	الترتيب
أ	30 - لأقل من 40 سنة	25	39.7 %	1
ب	40 - لأقل من 45 سنة	25	39.7 %	2
ج	50 - لأقل من 60 سنة	11	17.5 %	3
د	60 سنة فأكثر	2	3.1 %	4
	المجموع	63	100 %	

تشير معطيات الجدول رقم (8) أن من هم فوق 30 سنة جاءت في المركز الأول بنسبة 39.7 % ، وتتفق مها نسبة ومن هم أقل من 45 سنة يمثلون نسبة 39.7 % ، وجاءت في المرتبة الأخيرة من هم فوق 60 سنة ويمثلون نسبة 3.1 % . ومعطيات الجدول على هذا النحو توضح أن أغلب المبحوثين من مجتمع الدراسة يمثلون المرحلة العمرية 30 سنة فأكثر ، و 45 سنة فأكثر وهو ما يتفق ونتائج الجدول السابق

جدول رقم (10) يوضح توزيع مفردات مجتمع الدراسة وفقاً لمصدر الدخل

م	مصدر الدخل	التكرار	النسبة %	الترتيب
أ	حكومي	7	11.1 %	3
ب	قطاع خاص	11	17.5 %	2
ج	بالمعاش	2	3.2 %	4

د	حرفي	43	68.2 %	1
	المجموع	63	100 %	

توضح معطيات الجدول رقم (9) أن نسبة 68.2 % من العينة يعملون أعمالاً حرفية ويحتلون المركز الأول تلتها نسبة العاملين بالقطاع الخاص ، ويليهما نسبة 11.1 % يعملون بالقطاع الحكومي ويحتلون المركز الثالث ، ونسبة 3.2 % بالمعاش ويحتلون المركز .

جدول رقم (11) يوضح توزيع مفردات مجتمع الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %	الترتيب
أ	أمي	45	71.4 %	1
ب	يقرأ ويكتب	7	11.1 %	2
ج	أقل من المتوسط .	6	9.5 %	3
د	متوسط / فوق متوسط	3	4.8 %	4
هـ	مؤهل عالي	2	3.2 %	5
	المجموع	63	100 %	

توضح معطيات الجدول رقم (10) أن نسبة 71.4 % من عينة الدراسة من الأميين ، ويليهما نسبة 11.1 % من فئة يقرأ ويكتب ، ويليهما نسبة 9.5 % من فئة أقل من المتوسط ، ونسبة 4.8 % من الحاصلين على مؤهل متوسط ، ونسبة 3.2 % مؤهل عالي .

جدول رقم (12) يوضح توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لمحل الميلاد .

م	مدة العضوية / العمل	التكرار	النسبة %	الترتيب
أ	ريف	4	6.3 %	3
ب	حضر	7	11.1 %	2
ج	مجتمع عشوائي	52	82.6 %	1
	المجموع	63	100 %	

توضح معطيات الجدول رقم (11) أن نسبة 82.6 % من عينة الدراسة من مواليد مجتمعات عشوائية مما يعني أنهم أكثر عرضة للاستهداف بالاتجار بالأعضاء البشرية فضلاً عن ضعف فرص الترقى الاجتماعي أو الحراك الطبقي .

(ج) المجال الزمني :

استغرقت الدراسة الميدانية فترة زمنية تقرب من ستة أشهر وذلك من تاريخ 2015/4/21م حتى 2015/11/15م .

خامساً : المعالجة الإحصائية الملائمة لنوع البيانات وطبيعتها :

بالنسبة للبيانات الكمية المرتبطة باستجابات المبحوثين فقد تم استخدام المعاملات الإحصائية التالية :

- 1- حساب النسب المئوية لكل عبارة على حدة من عبارات الأدوات .
- 2- حساب الدرجة المعيارية وذلك باستخدام فكرة الأوزان المرجحة من خلال تحديد وزن لكل استجابة " بحيث تأخذ الاستجابة (نعم) ثلاث درجات ، و (إلى حد ما) درجتين ، و (لا) درجة واحدة بالنسبة للعبارات الموجبة ، أما العبارات السالبة فتأخذ الاستجابة (نعم) درجة واحدة ، و (إلى حد ما) درجتين ، و (لا) ثلاث درجات ، وذلك باستخدام المعادلة التالية :
 - العبارات الموجبة . الدرجة المعيارية = $3 \times أ + 2 \times ب + 1 \times ج$
 - حيث (أ) = نعم (ب) = إلى حد ما (ج) = لا
 - العبارات السالبة . الدرجة المعيارية = $1 \times أ + 2 \times ب + 3 \times ج$
 - حيث (أ) = نعم (ب) = إلى حد ما (ج) = لا
- 3- درجة التحقق، لكل عبارة علي حدة من عبارات الأدوات ، وتكون من خلال العلاقة:
الدرجة المعيارية

درجة التحقق = ن

- ويتم تحديد درجة تحقق كل عبارة في إطار البعد الخاص بها استناداً إلى ما يلي:
- إذا كانت $r=1$ فإن العبارة لا تتحقق مطلقاً .
 - إذا كانت $r=3$ فإن العبارة تتحقق بدرجة تامة .
 - إذا كانت $r=1 > r \geq 1.4$ فإن العبارة تتحقق بدرجة ضعيفة .
 - إذا كانت $r=1.4 > r \geq 1.8$ فإن العبارة تتحقق بدرجة متوسطة .
 - إذا كانت $r=1.8 > r \geq 2.6$ فإن العبارة تتحقق بدرجة كبيرة .

4- حساب الوزن النسبي لكل استجابة من الاستجابات الثلاث باستخدام المعادلة التالية:
عدد تكرارات الاستجابة

$$\frac{\text{الوزن النسبي}}{\text{مجموع تكرارات نفس الاستجابة في محورها}} =$$

- 5- حساب الترتيب بين العبارات باستخدام فكرة الدرجة المعيارية وذلك بالنسبة لكل عبارة في إطار بعدها .
- 6- اختبار Ch_1^2 لمعرفة دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة ؛ لتحديد حسن المطابقة بين الواقع والمشاهد باستخدام المعادلة الآتية :
- $$\frac{\sum (ك_1 - ك_2)^2}{ك_1} = ك_2$$
- وذلك عند مستوى معنوية (0.01).

عرض وتفسير نتائج الدراسة الميدانية .
أولاً : عرض وتفسير استجابات عينة الدراسة من الخبراء والمتخصصين حول الأبعاد الاجتماعية والثقافية لظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية .

- أ - عرض وتفسير استجابات عينة الدراسة من الخبراء والمتخصصين حول الأبعاد الاجتماعية لظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية .
- ب - عرض وتفسير استجابات عينة الدراسة من الخبراء والمتخصصين حول الأبعاد البيئية لظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية .
- ثانياً : عرض وتفسير استجابات عينة الدراسة من الفئات المستهدفة بالاتجار حول الأبعاد الاجتماعية لظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية
- أ- وتفسير استجابات عينة الدراسة من الفئات المستهدفة حول عرض الأبعاد الاجتماعية لظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية .
- ب- عرض وتفسير استجابات عينة الدراسة من الفئات المستهدفة حول الأبعاد البيئية لظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية .

جدول رقم (13) يبين استجابات عينة الدراسة من الخبراء والمتخصصين حول الأبعاد الاجتماعية (البعد الاقتصادي) لظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية

م	العبارة	الاستجابة									
		عالية		متوسطة		منخفضة		درجة التحقق	الترتيب	قيمة ك ₂	مستوى الدلالة
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	زيادة نسبة البطالة تجعل البعض يلجأ إلي بيع اعضائه	49	69	21	29.6	1	1.4	2.67	6	49.1	داله
2	معظم من يتعرض لهذه الظاهرة من ذوي الدخل المنخفض او الفقراء	54	76	14	19.8	3	4.2	2.71	5	60.8	داله

3	يفتقد الفقراء والاطفال العاملين إلى حماية قانونية ضد الاتجار بالأعضاء البشرية .	58	81.7	11	15.5	2	2.8	2.78	2	76.4	داله
4	ساعد قانون تنظيم التبرع بالأعضاء البشرية في زيادة	68	95.7	3	4.3	0	0	2.95	1	59.5	داله
5	يستغل المتاجرون بالأعضاء البشرية ظروف بعض الفئات الفقيرة للحصول على الأعضاء	52	73.2	19	26.8	0	0	2.73	4	15.3	داله
6	انتشار جرائم اختطاف الأطفال	55	77.5	16	22.5	0	0	2.77	3	21.4	داله

يبين الجدول السابق أن نسبة 95.7% من الخبراء والمتخصصين أكدوا أن قانون تنظيم التبرع بالأعضاء وتزامنه من ارتفاع نسبة الفقراء ساهم في زيادة الضحايا من خلال العائد الذي ينتظره الفقير من بيع العضو ، وقد جاءت هذه العبارة بوزن نسبي (2.95) وبدرجة توافر كبيره ، بينما يري (4.3%) تحقق ذلك الى حد ما وتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتوقع والمشاهد عند مستوى معنوية (0.01) ويتفق ذلك مع التراث النظري للدراسة الحالية .

بينما جاء في الترتيب الثاني من العبارة (يفتقد الفقراء والاطفال العاملين إلى حماية قانونية ضد الاتجار بالأعضاء البشرية .) نجد أن 81.7% من الخبراء أكدوا ذلك ، وقد جاءت العبارة بوزن نسبي (2.78) وبدرجة تحقق كبيره وتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتوقع والمشاهد عند مستوى معنوية (0.01) ويتفق ذلك مع التراث النظري للدراسة الحالية حيث ان القانون في اباحته التبرع بالأعضاء البشرية لم يضع محاذير صارمة فيما يتعلق بالبيع وهو ما جعله ساليا لحقوق الفقراء ومؤكدا على مناخ خصب لسماسة الاتجار بالأعضاء .

وفي الترتيب الثالث جاءت انتشار جرائم اختطاف الأطفال وعدم وجود قانون صارم . نجد أن 77.5% من الخبراء أكدوا ذلك ، وقد جاءت العبارة بوزن نسبي (2.77) وبدرجة تحقق كبيره وتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتوقع والمشاهد عند مستوى معنوية (0.01) ويتفق ذلك مع التراث النظري للدراسة الحالية حيث ان القانون اشترط عند الابلاغ عن حالات تغيب الاطفال مرور 48 ساعة حتي يمكن فتح محضر بذلك وهو ما يتيح وقتا كافيا لارتكاب جريمة سرقة اعضاء الاطفال والقاء جنثهم في اماكن متطرفة كالمقطم او في الصحاري وهو ما اكدته اتجاهات الرأي العام من الصحافة والاعلام ويتسق ذلك مع التراث النظري للدراسة . بينما جاءت العبارة المرتبطة بزيادة نسبة البطالة تجعل البعض يلجأ الي بيع اعضائه في الترتيب الاخير حيث أشار (69%) من الخبراء الي موافقتهم علي العبارة مقابل (29.6%) من الخبراء يرون امكانية تحقق ذلك بدرجة متوسطة وقد تحققت العبارة بدرجة مرتفعة 2.67، وتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتوقع والمشاهد عند مستوى معنوية (0.01) ويتفق ذلك مع التراث النظري للدراسة الحالية ويرجع ذلك إلى انه على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة بين شباب الخريجين إلا أنهم يملكون وعيا مناسباً بخطورة الاتجار بالأعضاء البشرية .

ب- عرض وتفسير استجابات عينة الدراسة من الخبراء والمتخصصين حول الابعاد الاجتماعية لظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية(البعد التعليمي) .

جدول (14) استجابات عينة الدراسة من الخبراء والمتخصصين حول الابعاد الاجتماعية(البعد التعليمي) لظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية

م	العبارة	درجة الممارسة						قيمة كا2	الترتيب	درجة التحقق	مستوى الدلالة
		منخفضة		متوسطة		عالية					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	زيادة نسبة الجهل سبب رئيس في زيادة ضحايا الاتجار بالأعضاء	0	0	4.3	3	95.7	68	59.5	1	2.95	داله
2	معظم من يتعرض لهذه الظاهرة من الاميين .	0	0	26.8	19	73.2	52	15.3	4	2.73	داله

3	يفتقد انصاف المتعلمين (يقرأ ويكتب - حاصل على شهادة اتمام مرحلة من التعليم الاساسي) الوعي بخطورة الاتجار بالاعضاء البشرية	55	77.5	16	22.5	0	0	2.77	3	21.4	داله
4	لا توجد مناهج دراسية تتضمن الوعي بخطورة الاتجار بالاعضاء البشرية	49	69	21	29.6	1	1.4	2.67	6	49.1	داله
5	الخلاف حول رأي الدين في الاتجار بالاعضاء البشرية يزيد من المشكلة	54	76	14	19.8	3	4.2	2.71	5	60.8	داله
6	عدم وجود خطط قومية لرفع الوعي العام بمخاطر عمالة الأطفال باعتبارهم عرضة للاتجار	58	81.7	11	15.5	2	2.8	2.78	2	76.4	داله

يبين الجدول السابق أن نسبة 95.7% من الخبراء والمتخصصين أكدوا ان قانون تنظيم التبرع بالاعضاء وتزامنه من ارتفاع نسبة الفقراء ساهم في زيادة الضحايا من خلال العائد الذي ينتظره الفقير من بيع العضو ، وقد جاءت هذه العبارة بوزن نسبي (2.95) وبدرجة توافر كبيره ، بينما يري (4.3%) تحقق ذلك الى حد ما وتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتوقع والمشاهد عند مستوى معنوية (0.01) ويتفق ذلك مع التراث النظري للدراسة الحالية، ويعكس ذلك وعي الخبراء بتأثير الجمود التشريعي على الظاهرة موضوع الدراسة والحاجة الى مراجعة البناء التشريعي بشكل مستمر

بينما جاء في الترتيب الثاني من العبارة (عدم وجود خطط قومية لرفع الوعي العام بمخاطر عمالة الأطفال باعتبارهم عرضة للاتجار) نجد أن 81.7% من الخبراء اكادوا ذلك ، وقد جاءت العبارة بوزن نسبي (2.78) وبدرجة تحقق كبيره وتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتوقع والمشاهد عند مستوى معنوية (0.01) ويتفق ذلك مع التراث النظري للدراسة الحالية ويرجع ذلك إلى ندرة الخطط الموجهة لرفع الوعي بمخاطر الاتجار بالاعضاء البشرية وعمومية تناول تلك الخطط لظاهرة الاتجار بالبشر ككل وعدم تفصيلها لكل مجال منها .

وفي الترتيب الثالث جاءت العبارة المتعلقة **يفتقد انصاف المتعلمين (يقرأ ويكتب - حاصل على شهادة اتمام مرحلة من التعليم الاساسي) الوعي بخطورة الاتجار بالاعضاء البشرية** بانتشار. حيث نجد أن 77.5% من الخبراء اكادوا ذلك ، وقد جاءت العبارة بوزن نسبي (2.77) وبدرجة تحقق كبيره وتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتوقع والمشاهد عند مستوى معنوية (0.01) ويتفق ذلك مع التراث النظري للدراسة الحالية حيث ان الخبراء يرون في ضوء الخبرة الميدانية لديهم انتشار الظاهرة بين اوساط تعليمية منخفضة ، وان غالبية الضحايا ممن تميل خبراتهم التعليمية الى الانخفاض

بينما جاءت العبارة (لا توجد مناهج دراسية تتضمن الوعي بخطورة الاتجار بالاعضاء البشرية) في الترتيب الاخير حيث أشار (69%) من الخبراء الي موافقتهم علي العبارة مقابل (29.6%) من الخبراء يرون امكانية تحقق ذلك درجة متوسطة وقد تحققت العبارة بدرجة مرتفعة 2.67، وتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتوقع والمشاهد عند مستوى معنوية (0.01) ويتفق ذلك مع التراث النظري للدراسة الحالية ويرجع ذلك إلى وجود منهج متضمنة الاشارة الي أهمية الحفاظ على الصحة واعضاء البدن غير انها قد لا تكون ذات علاقة مباشرة بقضية الاتجار بالاعضاء البشرية .

عرض وتفسير استجابات عينة الدراسة من الخبراء والمتخصصين حول الابعاد الاجتماعية لظاهرة الاتجار بالاعضاء البشرية (البعد المؤسساتي) .

جدول (15) يبين استجابات عينة الدراسة من الخبراء والمتخصصين حول الابعاد الاجتماعية (البعد المؤسساتي) لظاهرة الاتجار بالاعضاء البشرية

العبارة	الاستجابة	درجة	الترتيب	قيمة كا2	مستوى
---------	-----------	------	---------	----------	-------

الدالة			التحقق	منخفضة		متوسطة		عالية		
				%	ك	%	ك	%	ك	
دالة	39.563	2	2.87	0	0	12.7	9	87.3	62	1 غالبية الضحايا ممن يعانون من التفكك الاسري
دالة	26.042	3	2.80	0	0	19.7	14	80.3	57	2 تجاهل دور العبادة لظاهرة الاتجار بالاعضاء البشرية
دالة	21.423	4	2.77	0	0	22.5	16	77.5	55	3 قصور الدور التوعوي للجمعيات الاهلية بقضية الاتجار بالاعضاء البشرية
دالة	108.620	1	2.90	1.5	1	7	5	91.5	65	4 قصور دور القادة المحليين في تحقيق منظومة الضبط الاجتماعي

يبين الجدول السابق أن نسبة 91.5% من الخبراء والمتخصصين أكدوا ان هناك قصورا في دور القادة المحليين في تحقيق منظومة الضبط الاجتماعي ، وقد جاءت هذه العبارة بوزن نسبي (2.90) وبدرجة توافر كبيره ، بينما يري (7%) تحقق ذلك الى حد ما، وتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتوقع والمشاهد عند مستوى معنوية (0.01) ويتفق ذلك مع التراث النظري للدراسة الحالية، ويرجع ذلك إلى تزايد الاعتماد على الاجهزة الرسمية (الشرطة - القضاء وغيرها) وتراجع دور القادة المحليين (كبار السن - القيادات الشعبية والطبيعية) فضلا اختلال منظومة القيم الاجتماعية التقليدية الجمعية وتمثل القيم الفردية .

بينما جاء في الترتيب الثاني من العبارة (غالبية الضحايا ممن يعانون من التفكك الاسري) نجد أن 87.3% من الخبراء اكدوا ذلك ، وقد جاءت العبارة بوزن نسبي (2.78) وبدرجة تحقق كبيره وتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتوقع والمشاهد عند مستوى معنوية (0.01) ويتفق ذلك مع التراث النظري للدراسة الحالية ويرجع ذلك إلى الأهمية دور البناء الاسري في تقديم أوجه الرعاية والحماية والرقابة لأعضائها وهو الدور الذي شاهد مؤخرا تراجع ملحوظ ازاء المتغيرات المعاصرة كالعولمة والخصخصة وتزايد نسب الطلاق والعنوسة ونسب الاسر وحيدة العائل .

وفي الترتيب الثالث جاءت العبارة المتعلقة بتجاهل دور العبادة لظاهرة الاتجار بالاعضاء البشرية حيث نجد أن 80.3% من الخبراء اكدوا ذلك ، وقد جاءت العبارة بوزن نسبي (2.80) وبدرجة تحقق كبيره وتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتوقع والمشاهد عند مستوى معنوية (0.01) ويتفق ذلك مع التراث النظري للدراسة الحالية حيث ان الخبراء يرون انحسار دور العبادة في النشاطات الدينية التقليدية من عبادات وعقائد ومعاملات لا يراعى في معظمها مستجدات العصر .

بينما جاءت العبارة (قصور الدور التوعوي للجمعيات الاهلية بقضية الاتجار بالاعضاء البشرية) في الترتيب الاخير حيث أشار (77.5%) من الخبراء الي موافقتهم علي العبارة مقابل (22.5%) من الخبراء يرون امكانية تحقق ذلك درجة متوسطة وقد تحققت العبارة بدرجة مرتفعة 2.77، وتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتوقع والمشاهد عند مستوى معنوية (0.01) ويرجع ذلك إلى تزايد دور هذه الجمعيات نسبيا فيما يتعلق بالقضية المدروسة كشخصيات اعتبارية تساند السلطة التنفيذية في سد النقص في هذا المجال على الرغم مما تواجهه تلك الجمعيات من جمود تشريعي ومعوقات تمويلية . ويتفق ذلك مع التراث النظري للدراسة الحالية.

ثانيا : عرض وتفسير استجابات عينة الدراسة من الخبراء والمتخصصين حول البعد البيئي لظاهرة الاتجار بالاعضاء البشرية .

جدول (16) يبين استجابات عينة الدراسة من الخبراء والمتخصصين حول (البعد البيئي الريفي) لظاهرة الاتجار بالاعضاء البشرية

م	العبارة	درجة الممارسة					
		عالية		متوسطة		منخفضة	
		%	ك	%	ك	%	ك
مستوى الدلالة	الترتيب	قيمة كا2	درجة التحقق	التحقق	الترتيب	قيمة كا2	مستوى الدلالة

داله	67.056	2 مكرر وكذلك تساوت معها	2.98	0	0	1.4	1	98.6	70	تحول خصائص المجتمع الريفي(التماسك والتجانس – التكافل) دون تعرض سكانه لظاهرة	1
داله	67.056	2	2.98	0	0	1.4	1	98.6	70	يتعرض سكان المناطق الحضرية للاثار السلبية لنقل الاعضاء البشرية باكثر	2
داله		1	3	0	0	0	0	100	71	يمثل المجتمع العشوائي بيئة حاضنة لظاهرة نقل الاعضاء البشرية	3

يبين الجدول السابق أن نسبة 100% من الخبراء والمتخصصين أكدوا انه يمثل المجتمع العشوائي بيئة حاضنة لظاهرة نقل الاعضاء البشرية في الترتيب الاول ، وقد جاءت هذه العبارة بوزن نسبي (3) وبدرجة تحقق مطلقة ، بينما ، وجاءت العبارة يتعرض سكان المناطق الحضرية للاثار السلبية لنقل الاعضاء البشرية باكثر من سكان المناطق الريفية في الترتيب الثاني وقد تساوت معها في الترتيب الثاني العبارة : تحول خصائص المجتمع الريفي(التماسك والتجانس – التكافل) دون تعرض سكانه لظاهرة الاتجار بالاعضاء البشرية ويتسق ذلك مع التراث النظري للدراسة ويرجع ذلك إلى تمثيل العشوائيات لكافة خصائص المجتمع المتخلف في قطاعيه الريفي والحضري .